

من أجل هدنة في تونس

العمالية والاحتجاجات المهنية بضعة أسابيع وأن تتوقف البيروقراطية عن خنق مجتمع مرهق.

لا يمكن اليوم بأي مبرر أن يتعطل صرف الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل التدخلات الصحية والاجتماعية أو أن تعلق التجهيزات والمعدات الطبية في الجمارك وعلى الحدود بسبب إجراءات إدارية بطيئة.

لن يتسائل هل تقدر تونس بصراعتها وأزماتها المتداخلة على رفع مثل هذا التحدي؛ الإجابة هي أنه ليس للبلاد خيار آخر إن هي أرادت الحفاظ على الأرواح، أرواح التونسيين والتونسيات، بعد أن تجاوزت الوفيات حد الأربعة عشر ألف شخص. الدعوة إلى هدنة وإلى حشد الجهود ليست ضربا من ضروب الطوباوية بل هي من إبلات الواقع. فالحكومة وحدها لن تستطيع مقاومة الجائحة بنجاح. ولن يستطيع المجتمع المدني تعويضها في هذه المهمة. ولن تستطيع الطواقم الطبية رغم كفايتها وشجاعتها مواصلة حمل كل العبء على اكتافها.



الوضع الاستثنائي الحالي يتطلب مقارنة استثنائية تتواءم والظرف الحالي. من جملة ما يمكن أن تعنيه مثل هذه المقاربة الاتفاق على هدنة تضع أوزار الحروب الباردة التي تشق الصفوف، حتى إن كانت هدنة وقتية تؤول الصراعات إلى حين

وإذا تركت هذه الطواقم بلا سند كاف فسيفوي ذلك إلى مزيد من الطوابير أمام المستشفيات المزدهمة بالمرضى الباحثين عن أسرة الإنعاش والأوكسجين. كما سيفوي ذلك إلى تواصل المسلسل المأساوي الذي تعكسه وفاة 80 شخصا في المعمل كل يوم. من ضمن أهداف هذه الهدنة أن تتركز الجهود، جهود الجميع، على استجلاب التلويح وضمان التجهيزات والمساعدات من الخارج. تتطلب أيضا الكف عن محاولة تسجيل النقاط ضد أي طرف حكومي أو غير حكومي يحاول تدارك الوضع. لم يعد هناك بد من اليد للصدق والشقيق ولم يعد هناك موجب لاعتبار ذلك نوعا من الاستجداء لا يليق بالبلاد.

من حق تونس التي قدمت الكثير للأحرار منذ استقلالها أن تنتظر الدعم من الخارج فيما تنظم هي صفوفها في الداخل لمواجهة معركة خسرت بعد من جرائها أعدادا كبيرة من المواطنين والمواطنات لم تخسرهم في أية حرب أو كارثة. ومن حق تونس أن تنتظر الدعم حتى إن لم تطلبه. ومن حقها أن تتوقع الإغاثة من محيطها المباشر وشركائها في كل مكان. من حقها أن تنتظر تجسيدا فعليا لأواصر التضامن الإقليمي والإنساني. ومن حقها أن تنتظر ذلك حتى إن منعها الحياء والانتفاة عن التعبير عن حاجتها للدعم والمساعدة.

أسامة رضاني
رئيس تحرير العرب ويكلي

تتوالى المؤشرات على أن تونس تواجه وضعا صحيا استثنائيا بعد تفاقم انتشار جائحة كورونا في البلاد.

فهذا رئيس الحكومة هشام المشيشي يكشف عن إصابته بالفايروس. وهذه السلطات البريطانية تعلن عن وضعها لتونس على "القائمة الحمراء" التي تضم البلدان التي تواجه أخطر حالات انتشار الجائحة. كتب وقيل الكثير عن غياب الرؤية وفتور العزيمة لدى السلطات في ما يتعلق باستجلاب الكميات الكافية من التلقيح منذ السنة الماضية، مما يفسر اليوم كون أقل من نصف مليون شخص فقط تلقوا جرعتين من التلقيح من جملة 11 مليون ساكن.

قبل وكتب الكثير أيضا عن ضعف البنية التحتية الصحية التي عرتها الجائحة. بنية صحية تتقاطع في كثير من الأوجه مع خارطة الفقر وانعدام التوازن التنموي بين الجهات. تم توجيه الكثير من اللوم لعامة الناس لاستخفافهم بخاطر كورونا وعدم احترامهم للإجراءات الوقائية التي دعت إليها السلطات وتطلبها غريزة البقاء. وهو لوم له ما يبرره. ولكن غاب عن الكثيرين أن ثمن الكمامة ومواد التعقيم واستعمال وسائل النقل الخاصة اجتنابا للقطارات والحافلات المكتظة ليس في متناول الشرائح الواسعة من المحتاجين.

قبل وكتب الكثير عن جذور الأزمة الصحية وارتباطاتها بالأوضاع السياسية والاقتصادية. ولا تزال المنصات الاجتماعية والفضاءات الحوارية تزخر بالأراء والتحليل والتفاصيل وإن ندرت الحلول.

في هذا الخضم ترتفع بعض الأصوات لاختراق غيوم الإحباط السائدة لنقول إنه لم يعد هناك وقت لتصفية الحسابات والتراشق بالتهمة حول من يتحمل الوزر الأكبر أو الأصغر في الأزمة. وإنه سوف يكون هناك أكثر فالتفرقة بين الشرعي وغيره تحتاج إلى وقت طويل للفرض، ناهيك عن طبيعة الدور الذي يقوم به المرتزق الشرعي في ليبيا والصالح من وفي أي اتجاه، الأمر الذي يعطل فكرة توحيد المؤسسة الأمنية، ويبقى على المسافات متباعدة بين مكونات المؤسسة العسكرية النظامية، ويشرع وجود بعض الكتائب المسلحة التي لم يقرب منها الدببية بسوء.

الرابع: حضر مصطلح المرتزقة (غير الشرعيين) في قوت "فاغنر" الروسية التي أشارت تقارير غربية عديدة إلى أنها تقف بجوار قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، بزعم أن هذه القوات دخلت ليبيا دون الحصول على موافقة من الحكومة الليبية.

لذلك من الضروري توجيه الأنظار إليها والتركيز على عملية خروجها في أسرع وقت ممكن، وممارسة ضغوط قاسية على الجهة التي جلبتها وعرتها واحتضنتها، ما يخل بالتوازن العسكري الراهن، بل بعيد الحرارة إلى فكرة التقسيم بين شرق وغرب، بما يعني أن مرتزقة الشرق غير شرعيين، بينما نظراؤهم في الغرب هم الشرعيون.

تدخل المحددات السابقة الأزمة الليبية في دوامة جديدة، وتفتح الطريق للمزيد من اللغز بين القوى المختلفة، وتحدث شدا وجذبيا بين المرتزقة الشرعيين وغيرهم، وتضع المطبات في طريق الخطة الطموحة التي حوّاها مؤتمر برلين الثاني لعودة الاستقرار. وتمنع هذه التصورات الجهود الرامية للوصول إلى محطة الانتخابات المهمة قبل نهاية العام الجاري، أو إمكانية الوصول إليها في أجواء سياسية وأمنية مشحونة لا تسمح بالحصول على نتائج تعكس الواقع الحقيقي في ليبيا، وبالتالي استمرار الدوران في حلقة مفرغة، ويبقى الحال على ما هو عليه لأجل غير مسمى.

لقد أخفق رئيس حكومة الوحدة الوطنية في قراءة المشهدين الإقليمي والدولي بدقة، فمن حيث أراد إثبات مائة علاقته مع أنقرة قد يتسبب في اهتزازها مع العواصم الراضية لالاء التركي الذي فقد جزءا كبيرا من بريقه العسكري والسياسي لدى من منحوه الضوء الأخضر للزحف نحو ليبيا، ولذلك من المتوقع أن تتغير المعادلة التي وضع بموجبها الدببية تصوره الخاص لبقاء القوات التركية الصديقة.

المرتزقة الأجانب الشرعيون وغير الشرعيين في ليبيا

تفرقة مصطنعة للدببية في ملف المرتزقة تكشف انسجامه مع تركيا



هل يركز الدببية سلوك السراج

حصر هؤلاء وهؤلاء، وضرب عرض الحائط بالقوام الدستوري، فكل الخطوات التي اتخذت بين طرابلس وأنقرة، عسكريا واقتصاديا وسياسيا، لم تحظ بموافقة البرلمان الليبي، كما أن اتفاق الصحيرات الذي جاءت بموجبه الطبقة الحاكمة في عهد السراج لا يخولها حق توقيع هذا النوع من الاتفاقيات المصرية، ما يوحي بأن الدببية عازم على تكرار سلوك السراج، والبقاء في السلطة بحكم الأمر الواقع.

الثاني: المرتزقة غير الشرعيين كلمة مطاطة تضم الذين جلبتهم تركيا إلى ليبيا من سوريا أو غيرها، وعدد كبير من المتطرفين من الذين فتحت لهم جماعة الإخوان الأبواب المغلقة ليجري تجنيس بعضهم ومنحهم هوية ليبية في فترة سابقة، ولا يستطيع أحد

أثارت تصريحات رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدببية بخصوص ملف المرتزقة في البلاد عقب لقائه بوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن وتصنيفهم إلى مرتزقة أجنبية عناصر شرعية وأخرى غير شرعية، تساؤلات عن توجهات حكومته التي أظهرت انسجامها مع الموقف التركي، فيما يتوجس الشارع الليبي من أن يعيد الدببية سلوك سلفه فايز السراج ويختار إرضاء حليفته أنقرة على حساب عملية التوافق الوطني، ما من شأنه أن يجعل البلاد تدور في حلقة مفرغة.

الكتائب المسلحة المنتشرة في ربوع طرابلس التي تبدو تصرفاتها الآن أنها واثقة من إيجاد حل لا بغضها، ويفهم من تصوراتها أنه على استعداد للتعايش معها مثل سلفه فايز السراج.

يمكن الفرق بين الرجلين في أن السراج كانت الأجواء الإقليمية والدولية مواتية لحضه على غض الطرف عن الدور الذي تلعبه الميليشيات في صناعة القرار الليبي، بينما اليوم بات ملف المرتزقة بندا رئيسيا على طاولة الكثير من الجهات المؤثرة، بما يضاعف من الصعوبات أمام محاولات الانقاف التي تقوم بها تركيا.

لم تكن فكرة التفرقة بين المرتزقة صائبة في هذا التوقيت، حيث زالت الابتاس لدى البعض بشأن الميول السياسية للدببية، فالرجل جاء على رأس حكومة للوحدة الوطنية والمفترض أنها بلا أجنحة خارجية أو خاصة، غير أن الأداء العام بدأ ينحاز ناحية تركيا بكل ما يحمله دورها من تفاعلات سلبية في الداخل ومع بعض دول الجوار، كما أن طموحاته الشخصية للاستمرار في السلطة أخذت تظهر تدريجيا.

إذا كان رئيس الحكومة أراد تأكيد إخلاصه لأنقرة فقد أثار شكوك بعض الدول الراضية للدور التركي في ليبيا، وزاد من عدم ثقة شريحة كبيرة من المواطنين رهنوا عليه في توفير الأمن والاستقرار وهندسة التوافق الوطني، لكن الأداء العام خلال الأسابيع الماضية يقلل من هذا الهدف ويضع علامات استفهام حول توجهاته.

يحمل الحديث عن مرتزقة شرعيين وغير شرعيين أربعة محددات أساسية تتعلق بالمسارات التي تمضي فيها الأزمة الليبية، قد نتقدم أو نتأخر، لكنها في المحصلة تمثل رافدا قويا لما تفوه به الرجل عن قصد في بيان رسمي، ربما لجس النبض أو لترسيم الخطوط العريضة التي ينوي العمل من أجلها لتجاوز ملف المرتزقة.

الأول: التمسك بعدم خروج القوات التركية والعمل بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة معها في عهد

أثارت تصريحات رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدببية بخصوص ملف المرتزقة في البلاد عقب لقائه بوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن وتصنيفهم إلى مرتزقة أجنبية عناصر شرعية وأخرى غير شرعية، تساؤلات عن توجهات حكومته التي أظهرت انسجامها مع الموقف التركي، فيما يتوجس الشارع الليبي من أن يعيد الدببية سلوك سلفه فايز السراج ويختار إرضاء حليفته أنقرة على حساب عملية التوافق الوطني، ما من شأنه أن يجعل البلاد تدور في حلقة مفرغة.

الكتائب المسلحة المنتشرة في ربوع طرابلس التي تبدو تصرفاتها الآن أنها واثقة من إيجاد حل لا بغضها، ويفهم من تصوراتها أنه على استعداد للتعايش معها مثل سلفه فايز السراج.

يمكن الفرق بين الرجلين في أن السراج كانت الأجواء الإقليمية والدولية مواتية لحضه على غض الطرف عن الدور الذي تلعبه الميليشيات في صناعة القرار الليبي، بينما اليوم بات ملف المرتزقة بندا رئيسيا على طاولة الكثير من الجهات المؤثرة، بما يضاعف من الصعوبات أمام محاولات الانقاف التي تقوم بها تركيا.

لم تكن فكرة التفرقة بين المرتزقة صائبة في هذا التوقيت، حيث زالت الابتاس لدى البعض بشأن الميول السياسية للدببية، فالرجل جاء على رأس حكومة للوحدة الوطنية والمفترض أنها بلا أجنحة خارجية أو خاصة، غير أن الأداء العام بدأ ينحاز ناحية تركيا بكل ما يحمله دورها من تفاعلات سلبية في الداخل ومع بعض دول الجوار، كما أن طموحاته الشخصية للاستمرار في السلطة أخذت تظهر تدريجيا.

يحمل الحديث عن مرتزقة شرعيين وغير شرعيين أربعة محددات أساسية تتعلق بالمسارات التي تمضي فيها الأزمة الليبية، قد نتقدم أو نتأخر، لكنها في المحصلة تمثل رافدا قويا لما تفوه به الرجل عن قصد في بيان رسمي، ربما لجس النبض أو لترسيم الخطوط العريضة التي ينوي العمل من أجلها لتجاوز ملف المرتزقة.

الأول: التمسك بعدم خروج القوات التركية والعمل بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة معها في عهد

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

نحت رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدببية عبارة مثيرة في القاموس السياسي الليبي عندما شدد في بيان رسمي عقب اجتماعه مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الخسيس على "الأهمية الملحة لإخراج جميع المرتزقة الأجانب غير الشرعيين والمجموعات المسلحة من ليبيا لتحقيق الأمن في إطار خطة شاملة".

ينطوي استخدام الدببية لـ"غير الشرعيين" على أهداف سياسية تتعلق بالتفرقة بين هؤلاء وبين أقرانهم "الشرعيين"، في محاولة للانسجام مع الموقف التركي الذي كان مصرا في مؤتمر برلين الثاني الأربيع الماضي، على اعتبار جميع القوات التي أرسلتها أنقرة إلى ليبيا (نظامية أو مرتزقة) قوات صديقة للهروب من توافق المجتمع الدولي على خروج جميع القوات الأجنبية والمرتزة.

لم يفرق البيان الختامي بين أي جهة أجنبية، ولم يتحدث عن مرتزقة شرعيين قادمين عبر تركيا وغير شرعيين قادمين عبر روسيا وغيرها، ولم يشر إلى كتائب مسلحة تابعة للزنتان أو مصراتة، ولم يتحدث عن جماعات متطرفة جلبتها جماعة الإخوان من سوريا وغيرها، فالكل في النهاية هم بكل الدولة الليبية ويمنعها من حل أزمتها.

تحدث الدببية في مواقف أخرى عن خروج المرتزقة دون أن يشير من قريب أو بعيد إلى هذه التفرقة المصطنعة، وربما تكون المرة الأولى التي صك فيها هذه الجملة اللافتة للانتباه، ما جعل إشارته إلى "غير الشرعيين" تنطوي على معان سياسية كبيرة، لأن المرحلة المقبلة ربما تكون مرحلة تصفية جيوب جميع المرتزقة بلا تصنيف إذا كان المجتمع الدولي جادا في تسوية الأزمة الليبية ويتخذ من الإجراءات ما يلزم للتخلص من الأسباب الحقيقية التي تعرقل الحل السياسي.

مضى أكثر من ثلاثة أشهر على تولي الدببية رئاسة الحكومة دون أن يعلن عن خطة أو حتى رؤية للتعامل مع



وضع صحي خطير يتطلب وحدة وتكاتف الجهود